

كلمة

سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة
وزير خارجية دولة البحرين

أمام

الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة
الأربعاء 13 سبتمبر 2000م
نيويورك

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،

يسعدني أن أهنتكم على انتخابكم رئيساً للدورة
الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنياً لكم
التوفيق والنجاح في مهمتكم ، مؤكداً تعاون وفد بلادي
معكم لبلوغ الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها جميعاً .

كما أتوجه بالشكر لسلفكم سعادة ثيو بن غوريراب
رئيس الدورة الرابعة والخمسين على ما بذله من جهود في
إدارة أعمالها وكذلك الدورات الاستثنائية التي تخللتها .

ولا يفوتني أن أعبر عن التقدير البالغ للجهود القيمة
التي يبذلها معالي كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة ، وسعيه
الدؤوب لتمكين المنظمة من أداء رسالتها وتعزيز دورها من
أجل استتباب الأمن والسلم في العالم .

كما وأعبر عن تهاني وفد بلادي لحكومة وشعب توفالو
بمناسبة إنضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة والذي يكرس
عالمية المنظمة .

السيد الرئيس ،،

تتميز دورتنا الخامسة والخمسون هذه بإحتضانها
لأعمال قمة الألفية التي شارك فيها عدد من قادة الدول
الأعضاء الذين أكدوا من خلال تواجدهم ومناقشاتهم
ولقاءاتهم على أهمية الأمم المتحدة ودورها ومسؤولياتها
خلال القرن الجديد تجاه متغيرات وتحديات تستوجب تعاوناً
دولياً مشتركاً يقوم على المبادئ والأهداف السامية والنبيلة
التي ينص عليها ميثاق المنظمة .

إن ما نشهده اليوم، وبعد أكثر من نصف قرن على
إنشاء المنظمة ، من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية
وثقافية ، وفي مقدمتها الثورة المتسارعة والمتواصلة في عالم

الاتصالات ، والتكنولوجيا الحديثة ، وعولمة الاقتصاد تحتم
على الأمم المتحدة التعامل الفعال معها للاستفادة منها ،
والإفادة من إيجابياتها.

ويطيب لي في هذا السياق أن أنوه بتقرير الأمين العام
الصادر تحت عنوان " نحن الشعوب : دور الأمم المتحدة
خلال القرن الحادي والعشرين " المقدم لقمة الألفية لآلقاته
الضوء على قضايا العالم خلال الحقبة القادمة بكل ما تحمله في
ثناياها من إيجابيات وما تثيره حولها من هواجس ومخاوف .

كما ويسرني أن أعرب عن ترحيب دولة البحرين
باعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وما جاء فيه من تأكيد
الدول الاعضاء على تجديد إيمانها بمبادئ الميثاق وتعزيز دور
المنظمة . وإننا اذا ما استطعنا تطبيق تلك المبادئ فإنه سيكون
بمقدور المنظمة من القيام بمسؤولياتها السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والانسانية التي من أهمها المحافظة على الأمن

والسلم الدوليين ومكافحة المرض والفقير والجهل والمخدرات
والتصدي للعنف والارهاب والجريمة والمحافظة على البيئة
والثروات الطبيعية.

السيد الرئيس ،،

إذا كانت حقبة الحرب الباردة وما تخللها من حروب
ومخاطر قد هددت عالم أمس، فإن النزاعات الحدودية
والصراعات العرقية والأثنية وظاهرة عولمة الاقتصاد الدولي
ومشكلات التنمية ، وغيرها من تحديات سياسية ،
 واجتماعية، وبيئية، وأخرى تتعلق بقضايا أسلحة الدمار
الشامل ، والإرهاب تشكل التحدي الأكبر لعالم الغد.

إن دولة البحرين التي أكد أميرها حضرة صاحب السمو
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في كلمة سموه إلى القمة
الألفية انتماءها التام وتآلفها الحميم مع مجتمعها الدولي عاقدة
العزم على مواصلة العمل للقيام بمسؤولياتها الوطنية

والإقليمية والدولية للوفاء بمتطلبات القرن الجديد • وهي
وعما تحمله من حضارة عريقة والتزام تام بما تحمله عليها
عضويتها في هذه المنظمة وأسرتها الدولية سوف تعمل في
إطار تعاون إقليمي ودولي على التعامل الإيجابي مع متغيرات
العصر على النحو الذي يكفل العدالة والأمن والسلام
والرخاء للجميع •

منذ أن استكملت استقلالها السياسي وسيادتها الكاملة
على كافة جزرها وأراضيها ومياهها الإقليمية عام ١٩٧١م
في عهد المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ
عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه ، فإن دولة
البحرين لم تأل جهداً في العمل على بناء الدولة الحديثة
والمجتمع المدني المتطور على أساس بناء الإنسان البحريني
وإعداده وتأهيله للتعامل مع معطيات العصر والإسهام
الإيجابي في التحولات الجارية في عالم اليوم والغد •

واليوم تواصل دولة البحرين في عهدها الجديد خطوات
بناء نهضتها المعاصرة بالانفتاح في محيطها الداخلي من خلال
اتخاذ خطوات متدرجة ومدروسة ، في مختلف الميادين ومنها
ضمان الحريات وسيادة القانون ، وإشراك المرأة في كافة
مجالات العمل الوطني بما في ذلك العضوية في مجلس
الشورى .

وفي مجال حقوق الإنسان ، فقد خطت البحرين خطوات
متقدمة وذلك بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات ، إعرافا
بأهميتها مع التأكيد على التعريف بما هو حق وما هو واجب
في إطار القانون وعدم السماح باستغلال حقوق الإنسان
كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو الإخلال
بمعتقداتها الدينية وقيمها الإنسانية وخصوصياتها الثقافية
والاجتماعية .

إن دولة البحرين ورغم ما تبذله من جهود دؤوبة

ومتواصلة في مجال التنمية البشرية ، وما تبوؤه من مكانة مرموقة في هذا المجال ، فإنها شأن غيرها من الدول الجزرية النامية تواجه بعض التحديات المتمثلة في صغر مساحتها الجغرافية وارتفاع كثافتها السكانية ومحدودية مواردها الطبيعية ، الأمر الذي دعاها إلى تبني برامج تنموية طموحة تهدف إلى تنويع مصادر دخلها القومي، من بين ذلك ، اتهاج سياسة اقتصادية منفتحة على العالم جعلت منها مركزا تجاريا وماليا متقدما إقليمياً وعالمياً .

السيد الرئيس ،،،

وفي إطار انفتاحها على محيطها الخارجي ووفائها بالتزاماتها القومية والدولية ، فإن لدولة البحرين إسهاماتها في مجال المحافظة على الأمن والسلام الدوليين تتجلى فيما تقيمه من علاقات أخوية وودية وثيقة مع الدول الشقيقة، والصديقة قوامها التعاون وتبادل المصالح، وأساسها الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وإنطلاقاً من إيمانها الراسخ بأهمية الأمن الإقليمي والدولي باعتبار أن المحافظة عليه مسؤولية مشتركة ، وفي ضوء ما شهدته منطقة الخليج على مدى العشرين عاماً الماضية من أحداث خطيرة ومؤلمة مازالت آثارها وتبعاتها تشكل مصدر تهديد للأمن والاستقرار فيها ، فإن دولة البحرين ستواصل دعواتها بأهمية وضرورة التزام الجميع بالمبادئ التي تسهم في إقرار الأمن والسلام فيها وإشاعة الاستقرار والازدهار والرخاء في ربوعها ، والتي من أهمها:

- احترام الوضع الراهن وقدرسية الحدود القائمة .
- إرساء العلاقات بين الدول على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
- الإقرار بالسيادة الوطنية لكل دولة .
- حل الخلافات بالوسائل السلمية ومبادئ القانون الدولي التي ترتضيها أطراف الخلاف .

وتأسيساً على ذلك تجدد دولة البحرين تأكيدها على
مواقفها المبدئية والثابتة تجاه القضايا الإقليمية والدولية
الراهنة، وذلك من واقع حرصها على استتباب الأمن والسلام
الدوليين وبخاصة في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية
والمصالح الحيوية لدول العالم . وهي بذلك تدعو العراق
مجدداً إلى التعاون مع الأمم المتحدة والتنفيذ التام لقرارات
مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة ما يتعلق منها بأسلحة
الدمار الشامل ، والإفراج عن الأسرى والمحتجزين من
الكويتيين ورعايا الدول الأخرى كسبيل لإنجاح الجهود
الرامية إلى رفع العقوبات عنه ، وإنهاء معاناة شعبه الشقيق .
كما وتجدد دعواتها للمحافظة على إستقلال العراق وسيادته
ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية ، ومعارضتها لأي تدخل
في شؤونه الداخلية .

وفي إطار اهتمامها المستمر وحرصها الشديد على أن
تسود روح التعاون وحسن الجوار علاقات دول المنطقة فإن

دولة البحرين لتأمل في أن تؤدي التطورات الإيجابية في مسار العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى حل سلمي للنزاع القائم بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة حول الجزر الثلاث ، طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة .

كما وتجدد دعمها لكافة الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك، وتعرب عن أملها في أن يتحقق النجاح لأعمال اللجنة الوزارية الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإيجاد حل يحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها في ظل علاقات طيبة وطبيعية بين كافة دولها وشعوبها .

السيد الرئيس ،،،

لقد شهدت عملية السلام في الشرق الأوسط ومازالت تشهد هذا العام إرهابات سياسية وميدانية تتمثل فيما تم

ويتم من اتصالات ومفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل يأتي في مقدمتها قمة كامب ديفيد التي عقدت مؤخرا برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وما شهدته من مباحثات للتوصل إلى اتفاق نهائي بين الجانبين *

كما وأن الاتصالات التي تمت في واشنطن للبحث في إمكانية استئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي هي من بين الأحداث الهامة التي شهدتها عملية السلام هذا العام على الرغم مما صاحبها من إخفاق بسبب رفض إسرائيل الانسحاب الكامل من الجولان العربي السوري حتى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ .

أما على الصعيد الميداني فإن قيام إسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان نتيجة لما أبداه الشعب اللبناني الشقيق من صمود في وجه الاحتلال ومقاومة بأسلة اضطرت إسرائيل بسببها للانسحاب قد شكل منعطفاً هاماً في عملية السلام

وإثباتاً قاطعاً بأن الاحتلال لا يمكن أن يوفر الأمن .

لقد أثبتت هذه الأحداث التي مرت بها عملية السلام وعلى كافة مساراتها وعبر مراحلها المختلفة ، أن نجاحها والتوصل إلى السلام العادل والشامل والدائم المنشود يتطلب التطبيق التام لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، القاضية بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، والإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بما فيها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

إن الجانب العربي حينما قبل بالسلام ، كخيار إستراتيجي وبما يترتب عليه من خطوات ، كان يأمل ، في قيام إسرائيل بتنفيذ هذه القرارات والوفاء بكافة الاتفاقات والالتزامات ، ومبادئ مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ م ومن أهمها مبدأ الأرض مقابل السلام .

إن شمولية الحل الذي نؤمن به وثبوته يشكل مطلباً أساسياً لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة التي عانت شعوبها الكثير من الصراعات وحالة عدم الاستقرار التي استنزفت مواردها وإمكاناتها في سباق تسلح محموم وغير مجد لم يوفر الأمن لأي طرف . وحفاظاً على عملية السلام من الانهيار والفشل ، فإننا نطالب راعي عملية السلام والمجتمع الدولي بمضاعفة الجهود والضغط على إسرائيل للوفاء بمتطلبات السلام من خلال التطبيق الكامل لقرارات الشرعية الدولية .

السيد الرئيس ،،

على الرغم مما شهده العالم من انفراج بشأن بعض القضايا الإقليمية والدولية ، فإنه مازالت هناك قضايا أخرى في مناطق متفرقة من العالم توترق المجتمع الدولي وتهدد الأمن والاستقرار في مناطق حدودها وربما إلى أبعد من ذلك .

وانه لما يدعو للأسف والقلق استمرار الصراعات
الداخلية في كل من أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية
ومناطق أخرى، وعليه فإننا نجدد دعواتنا إلى تكثيف الجهود
لإيجاد الحلول لهذه الصراعات وحث أطرافها على توجيه
الجهود والإمكانات لتسويتها من أجل تنمية بلدانهم وبناء
مجتمعاتهم. ويسرنا في هذا الصدد أن نرحب بالتطورات
الإيجابية التي جرت في الصومال مؤخراً وأفضت إلى انتخاب
رئيس للبلاد معربين عن تقديرنا لكافة الجهود التي أدت إلى
هذه النتيجة التي نأمل في أن تعود على الصومال وشعبه
الشقيق بالأمن والاستقرار.

ويسرنا في هذا المجال أيضاً أن نعبر عن إرتياحنا للاتفاق
الذي توصلت إليه الدولتان الجارتان أثيوبيا وإرتريا في الجزائر
هذا العام، معربين عن تقديرنا للجهود التي بذلتها منظمة
الوحدة الأفريقية في هذا الشأن وبخاصة الدور البناء الذي لعبه

فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية الشقيقة للتوصل إلى هذا الاتفاق .

السيد الرئيس ،،

لعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا أن ظاهرة عولمة الاقتصاد
والتطور المذهل في عالم المعلومات والاتصالات والاختراعات
العلمية التي أدت إلى إلغاء الحواجز أمام حركة التجارة
الدولية وسهلت إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود وفرضت
الاتصال فيما بين ثقافات الشعوب على اختلاف أجناسها
وجعلت من كل دولة من دول العالم جارة للدولة الأخرى ،
لها إيجابياتها إلى جانب سلبياتها التي ستشكل تحدياً كبيراً لعالم
الغد .

إن ما يصاحب العولمة من محاذير كثر التعريف بها
والحديث عنها يأتي في مقدمتها التخوف من إضعاف
السلطات الوطنية للدول ، وتقليص قدراتها على تقرير

مستويات نموها الاقتصادي والاجتماعي بما يشكله ذلك من
تأثير خطير على مستوى حياة شعوبها، يتطلب الشروع أولاً
في إصلاح النظام الاقتصادي الدولي لجعله قادراً على معالجة
واستيعاب ما قد ينتج عن العولمة من آثار وأزمات مالية
واقتصادية واجتماعية ستكون المجتمعات النامية والفقيرة أولى
ضحاياها .

إن عملية عولمة الاقتصاد، والتنمية قد أدت إلى خلق
تحديات كثيرة للاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي . وإن إيجابيات
العولمة التي يراها البعض في ازدياد سهولة انتقال عوامل
الإنتاج و السلع والخدمات عبر الحدود والتقدم الهائل في
تكنولوجيا المعلومات يجب أن يصاحبها تحقيق توازن ما بين
السياسات الاقتصادية العالمية والوطنية .

وعلى الرغم مما للعولمة من فوائد في مجالات تكنولوجيا
المعلومات والتجارة الإلكترونية والتعليم والصحة والتنمية

الاجتماعية وإمكانية الوصول إلى الأسواق وإفادة المستهلكين بسبب القدرة التنافسية، فإن مخاوفها تأتي من انعكاس آثارها السلبية على فئات كبيرة من مجتمعات البلدان النامية التي لا تتوافر لها القدرة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة بسبب عدم قدرتها على التنافس، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الفقر والتهميش لقطاعات كبيرة من البشر.

إن من مصلحة المجتمع الدولي أن يسخر التقدم المصاحب للعولمة لتحقيق النمو والتكامل الاقتصادي والمساعدة في القضاء على الفقر وتحقيق المساواة والتقدم الاجتماعي من خلال إدارة عملية العولمة بتوجه إنساني لتقليل من آثارها السلبية. إننا مدعوون للتعامل مع هذه الظاهرة على النحو الذي يؤدي إلى قيام عالم متوازن المصالح، يوفر التكافؤ وتبادل المنافع والعيش الكريم للجميع دون إستثناء. ويسرنا هذا السياق أن نعرب عن تأييدنا لمقررات

وتوصيات قمة الجنوب في هافانا، وكذلك قمة مجموعة الخمسة عشر في اجتماعها الأخير بالقاهرة في يونيو ٢٠٠٠م، وما تضمنته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر كوبنهاجن للتنمية الإجتماعية المعقودة في جنيف في يونيو الماضي، فيما يتعلق بالبعد الإنساني للتنمية .

السيد الرئيس ،،

في معرض حديثنا عن تحديات الغد فإن من بين التحديات الهامة التي ستواجه البشرية ومنظومتنا الدولية خلال القرن الجديد المحافظة على البيئة، ومعالجة الآثار السلبية التي تفرزها التطورات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية في العالم. ولا شك أن ذلك، يتطلب جهداً عالمياً، يأتي في إطار إستكمال تطبيق البرنامج العالمي لحماية البيئة المتمثل في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عن طريق ربط مصالح البلدان المتقدمة

بمصالح البلدان النامية مع إستخدام كافة السبل والآليات المتاحة لمكافحة التلوث من أجل تحرير ابنائنا واحفادنا من خطر العيش على كوكب أفسدته الانشطة البشرية.

كما وأن من بين هذه التحديات ما يشهده الميدان العسكري من انتشار لأسلحة الدمار الشامل ، وإزدياد للقدرات النووية ووسائل نقلها في العديد من مناطق العالم خلال السنوات القليلة الماضية. ونظرا لما لهذه الأسلحة بما فيها الأسلحة النووية من أخطار على مستقبل العالم وأمنه وسلامته فإن ما حظي به انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ بنيويورك من ترحيب من قبل الدول الأعضاء في المنظمة ، وموافقة من قبل الدول النووية على القضاء التام على الأسلحة النووية يأتي بمثابة بشائر خير للبشرية جمعاء .

إننا في منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج نعي

مخاطر انتشار الأسلحة النووية وبخاصة في ضوء ما شهدته المنطقة من حروب وصراعات خلال العقود الماضية ، وقد أيدنا بذلك جميع المبادرات التي من شأنها إخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية .

إن تفاقم ظاهرة الإرهاب خلال السنوات القليلة الماضية بما تشكله من تحد لإرادة المجتمع الدولي ، وخطر على أمن واستقرار الدول والشعوب هي مبعث قلق لنا جميعاً. وتأكيداً لإدانتنا لهذه الظاهرة في شتى صورها ومهما كانت أسبابها ومنشؤها ، فإننا نطالب بمحاربتها ومعاينة مرتكبيها وحرمانهم من الحصول على الملاذ الآمن لممارسة أنشطتهم الإرهابية .

السيد الرئيس ،،،

في ظل ما أشرنا إليه من تحديات ، فإنه لا بد من إعادة التأكيد على دور الأمم المتحدة وتفعيله لمواجهة هذه

التحديات والإسهام في حلها في إطار الشراكة الجماعية التي حددها الميثاق والذي من أهم أهدافه العمل على إستبدال منطق الحرب والمواجهة بلغة الحوار والتعاون . وإننا نأمل في أن ما أسفرت عنه قمة الألفية من زخم سياسي وما أكدته إعلاناتها من تأييد لدور الأمم المتحدة سيؤدي إلى ضبط إيقاعات العلاقات الدولية وتوجيهها نحو الحفاظ على أمن وسلام العالم وذلك بإدخال الإصلاحات الضرورية التي تتطلبها هياكل الأمم المتحدة وأجهزتها ، وبخاصة مجلس الأمن الدولي من خلال تكريس مبدأ التمثيل الجغرافي العادل والشفافية باعتبار ذلك من أهم المقومات التي تدعم دوره في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين .

السيد الرئيس ،،،

إن مقدم الألفية الثالثة وما يحمله لنا من آمال يدعونا للتفكير والتأمل معا فيما يجب علينا القيام به لتقويم المفاهيم وضبط الآليات التي نأمل من خلالها في تحقيق السلام والأمن

والرفاهية والرخصاء للجميع في إطار من التضامن الدولي الوثيق القائم على وحدة الجنس البشري ومصالحه المشتركة. وإن ما تتميز به المجتمعات والشعوب من ثقافات وحضارات ومعتقدات دينية، وتقاليد إجتماعية يجب توظيفها كعوامل تقريب وإتصال وتواصل وتفاعل بين كافة الدول والشعوب لخلق عالم تسوده الطمأنينة والعدل والأمن والسلام.

إن الألفية التي نتطلع إليها هي التي نأمل في أن تقوى وتتعمز فيها العلاقات بين الشعوب ، ويسود بينها الحوار والتعاون بدلا من لغة الحروب والصراعات التي لن تجلب لها غير الخراب والدمار.

وشكراً.